

Distr.: General  
13 January 2020  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الخامسة والثلاثون  
20-31 كانون الثاني/يناير 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

غرينادا

\* استُنسخت هذه الوثيقة بالصيغة التي وردت بها. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-17999(A)



\* 1 9 1 7 9 9 9 \*

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة	- أولاً
3	.....	المنهجية	- ثانياً
3	.....	التطورات منذ الاستعراض الأخير في عام 2015	- ثالثاً
6	.....	الإنجازات التي تحققت في تنفيذ التوصيات المقبولة	- رابعاً
6	.....	ألف - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الواردة في التوصيات المقبولة	
8	.....	باء - السياسات والبرامج والأدوات القطاعية	
18	.....	جيم - الفئات المحددة	
25	.....	التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي	- خامساً
25	.....	استنتاج	- سادساً

## أولاً - مقدمة

1- يسر غرينادا أن تشارك في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأن تقدم معلومات محدثة عن حالة تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولتين الأولى والثانية. ولا تزال غرينادا ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها على النحو الذي يكفله دستورها وتعمل على تحسين آليتها الوطنية لحقوق الإنسان.

## ثانياً - المنهجية

2- أعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل على النحو المنصوص عليه في القرار 1/5 (18 حزيران/يونيه 2007)، والقرار 21/16 (25 آذار/مارس 2011)، والمقرر 119/17 المؤرخ (17 حزيران/يونيه 2011). وقد جمعت وزارة الشؤون الخارجية مادته بصفتها رئيساً للجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية، ووزارة الصحة والضمان الاجتماعي والأعمال التجارية الدولية، ووزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون القانونية؛ وقوات شرطة غرينادا الملكية، ومرافق السجون التابعة لصاحبة الجلالة. كما أجريت مشاورات مع عدد من أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك ائتلاف غرينادا الوطني لحقوق الطفل، ومجلس غرينادا الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة غرينادا لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم.

3- ويقدم هذا التقرير عرضاً مجملاً لحالة تنفيذ التوصيات المقدمة في جولات الاستعراض السابقة وما يقابلها من آثار.

4- وتضم لجنة التنسيق الوطنية الوزارات الحكومية وأصحاب المصلحة وفئات المجتمع المدني المذكورة أعلاه. وعقب الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، جرى تقسيم التوصيات إلى مجالات مواضيعية مقابلة وزعت بعد ذلك بين أعضاء اللجنة. وتمكنت المنظمات المختلفة من خلال جهات الاتصال التابعة لها من توفير المعلومات المتعلقة بحالة التنفيذ وأثره، فضلاً عن التحديات التي أعاققت عملية التنفيذ أو أبطأتها.

## ثالثاً - التطورات منذ الاستعراض الأخير في عام 2015

### إصلاح الدستور

5- خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، قدمت غرينادا تقريراً عن حالة العملية الرابعة لإصلاح الدستور التي كانت جارية آنذاك. وتسعى المجموعة النهائية من الإصلاحات التي أقرها البرلمان إلى إدراج مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور وتوسيع مفهوم التمييز ليشمل التمييز على أساس السن أو مكان الميلاد أو الأصل العرقي أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الديني أو الإعاقة أو اللغة.

6- وتستجيب التغييرات المقترحة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمييز والمساواة في المعاملة بين جميع الأطفال استجابة مباشرة للملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، والتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بغيرنادا في عام 2010. وشملت التغييرات المقترحة أيضاً فصلاً جديداً بعنوان "المبادئ التوجيهية لسياسات الدولة" يتناول جملة أمور منها ما يلي: واجب الدولة إزاء:

- (أ) حماية الموارد الطبيعية في البلد لفائدة الشعب؛  
 (ب) حماية البيئة والحفاظ عليها وعدم السماح بتدهورها؛  
 (ج) حماية البلد من الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ؛  
 (د) تعزيز التوعية بالكوارث الطبيعية والتأهب لها.

7- وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية من أجل عملية إصلاح الدستور لضمان أن يكون الدستور المنقح مستنداً في توجهه صراحة إلى الحقوق، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفئات الضعيفة والفئات الخاصة من السكان. ومما يوسف له أن التغييرات المقترحة في الاستفتاء الوطني الذي أجري في عام 2016 لم تحظَ بالقبول إذ لم تحصل على موافقة ثلثي أصوات المواطنين المطلوبة.

8- وفي عام 2018، طُرح في غرينادا مشروع آخر من الإصلاح الدستوري تناول مسألة ما إذا كان ينبغي لغرينادا أن تنفصل عن اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص بصفتها محكمة الاستئناف النهائية لديها والانضمام إلى محكمة الاستئناف التابعة لمحكمة العدل الكاريبية بصفتها محكمة الاستئناف النهائية. وتعلق هذه المسألة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، حيث سعى التغيير المقترح إلى تزويد غرينادا بمحكمة استئناف نهائية يسهل على مواطنيها الوصول إليها. ولم يحصل هذا التغيير المقترح على الموافقة المطلوبة من ثلثي الأصوات في الاستفتاء الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

## الإصلاح التشريعي

- 9- تواصل غرينادا سن وتنفيذ تشريعات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.  
 10- فقد دخل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2013 حيز النفاذ في 18 أيلول/سبتمبر 2016.  
 11- ودخل القانون رقم 34 لعام 2014 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص حيز النفاذ في عام 2016، وهو يسعى إلى إنفاذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، وبخاصة النساء والأطفال.  
 12- ودخل قانون قضاء الأحداث لعام 2012 حيز النفاذ في عام 2016.  
 13- وفي عام 2017، دخلت حيز النفاذ القاعدة 19 من الأمر الدائم المتعلق بالشرطة (تعديل عام 2017)، وهي تنص على اتباع نهج منتظم إزاء إقامة العدل فيما يتعلق بالعنف العائلي.

## التعديلات التشريعية المقترحة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية

- 14- قُدمت مشاريع قوانين لمعالجة قضايا الجرائم الجنسية، ومنها:  
 (أ) مشروع (تعديل) القانون الجنائي لعام 2019؛  
 (ب) مشروع (تعديل) قانون الأدلة لعام 2019؛  
 (ج) مشروع (تعديل) قانون الاجراءات الجنائية لعام 2019.

## أوجه التقدم المحرز في السياسات والبروتوكولات وإجراءات العمل الموحدة

### الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2020-2035

15- شرعت غرينادا في وضع استراتيجية تحول وطنية من خلال وضع خطة وطنية للتنمية المستدامة. وهذه الخطة هي عماد خطة تنمية غرينادا وأولوياتها للفترة 2020-2035. وقد وُضعت الخطة وفق نهج تشاوري وهي توضح الصلة الوثيقة بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. والقضايا التي يتناولها البرنامج الوطني للتنمية المستدامة هي أيضاً قضايا تتعلق بحقوق الإنسان على النحو المبين في الأهداف التالية الواردة في هذه الخطة:

الهدف رقم 1: التنمية البشرية والاجتماعية الرفيعة المستوى: جعل الناس محوراً للتنمية المستدامة وعملية التحول.

الهدف رقم 2: بناء اقتصاد يتسم بالحيوية والدينامية والقدرة على المنافسة مع بنية تحتية داعمة قادرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث.

الهدف رقم 3: الاستدامة البيئية والأمن البيئي.

16- واعترافاً بأثر تغير المناخ على حقوق الإنسان، ما فتئت غرينادا تعمل على الإسراع بجهودها الرامية إلى معالجة قضايا تغير المناخ والبيئة. وفي هذا الصدد، أُنشئت في عام 2018 وزارة جديدة معنية بالتكيف مع تغير المناخ، والبيئة، والغابات، ومصائد الأسماك، وإدارة الكوارث والمعلومات، بهدف تعميم مراعاة قضايا تغير المناخ والبيئة.

17- ويهدف البرنامج المتكامل لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ الذي استمر من عام 2013 إلى عام 2018، إلى تعميم مراعاة تغير المناخ في تخطيط التنمية الوطنية وفي بناء قدرة القطاع الخاص وقدرة المجتمع المحلي على الصمود في وجه المخاطر المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ. ومن الآثار البارزة للمشروع قدرته على تحسين إمكانية حصول غرينادا على التمويل المتعلق بالمناخ. ومن خلال البرنامج المتكامل لاستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، أصبحت غرينادا من أوائل البلدان في المنطقة التي حصلت على موافقة الصندوق الأخضر للمناخ من أجل تحسين قطاع المياه لديها بمبلغ قدره 42 مليون دولار أمريكي. وتستفيد غرينادا بالإضافة إلى ذلك من مشاريع إقليمية وداخلية أخرى لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ تهدف إلى تعزيز بنيتها التحتية الوطنية، وقدرتها المادية والمجتمعية على الصمود في وجه تغير المناخ.

18- وإستراتيجية غرينادا التي تعطي لمحة عن جهودها في مجال تغير المناخ مستمدة إلى حد كبير من التطوير المنهجي لمساهماتها المعتمدة المحددة وطنياً، والسياسة الوطنية في مجال تغير المناخ، وخطة التكيف الوطنية، والبلاغ الوطني الثاني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أصبحت غرينادا أول بلد في الجماعة الكاريبية يوافق على خطة تكيف وطنية، وهي أداة استُحدثت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتكون وسيلة تستخدمها البلدان للتقليل من قابلية تضررها من آثار تغير المناخ من خلال بناء القدرة على التكيف والصمود.

## رابعاً- الإنجازات التي تحققت في تنفيذ التوصيات المقبولة

### ألف- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الواردة في التوصيات المقبولة

نطاق الالتزامات الدولية 21-72 و 22-72

التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (لم يبت فيها بعد)  
19- توافق غرينادا على هاتين التوصيتين ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء العبء المرتبط بعملية تقديم التقارير، ولذلك تلتزم مساعدة المجتمع الدولي في التصديق على المعاهدات وكذلك في تقديم التقارير.

الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة 28-72 و 29-72 و 30-72 و 31-72 و 32-72 و 33-72

إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (لم يبت فيها بعد)

20- قبلت حكومة غرينادا توصيات الفريق العامل الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015 بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي سياق سعي الحكومة إلى إنشاء تلك المؤسسة، التمسست المساعدة التقنية من أمانة الكومنولث لدعم المؤتمرات الوطنية لأصحاب المصلحة من أجل زيادة الوعي وحشد الدعم بغية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غرينادا في عام 2016، في 28-29 حزيران/يونيه 2018 ونيسان/أبريل 2019.

21- ومن المسائل الرئيسية التي نوقشت في هذه المشاورات مسألة ما إذا كان ينبغي إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان قائمة بذاتها في غرينادا أو النظر في اعتماد نموذج هجين تستخدم فيه مؤسسة وطنية قائمة. وقد نوقشت فكرة اعتبار مكتب أمين المظالم إحدى هذه المؤسسات.

22- وبعد انتهاء جميع المشاورات، أوصي بأن الخيار الأفضل هو توسيع نطاق مكتب أمين المظالم وتعزيزه لتمكينه من أداء وظيفة مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد قبلت حكومة غرينادا هذه التوصية وتتطلع إلى تنفيذها الكامل بدعم من أمانة الكومنولث والشركاء الدوليين الآخرين.

التعاون مع الإجراءات الخاصة 36-72 و 37-72 و 38-72

توجيه دعوة مفتوحة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة (أحيط بها علماء)

23- في حين أن غرينادا مستعدة للتعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان بشأن توجيه دعوة مفتوحة، إلا أنها لا تستطيع في الوقت الحالي أن توجه دعوة مفتوحة إلى المكلفين بالإجراءات الخاصة نظراً للعبء المرتبط بذلك وبسبب مواردها المحدودة.

التوقيع والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (نُفذت بالكامل) 14-72 و 15-72 و 16-72 و 17-72

24- انضمت غرينادا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2019 تمشياً مع التوصيات المقدمة خلال الجولة الثانية من استعراضها الدوري الشامل في عام 2015. وفي الفترة التي سبقت انضمام غرينادا، كانت تستفيد من الدعم التقني الذي

يقدم في إطار مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب (المبادرة) والذي شمل أول زيارة قطرية دبلوماسية لممثلي المبادرة في تموز/يوليه 2016، كما استضافت المبادرة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من غرينادا أثناء زيارة دراسية إلى جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2016. وفي سياق الاحتفال بانضمام غرينادا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، علّق وزير الشؤون القانونية في غرينادا قائلاً: ”إن المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مكرسة في دستور غرينادا وفي الأحكام التشريعية الأخرى. كما أن غرينادا ملتزمة بسيادة القانون وإقامة العدل على نحو منصف وفعال. ومن شأن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن يفيد غرينادا في إنشاء نظام للشرطة والعدالة الجنائية أكثر مهنية وفعالية“.

25- وفيما يتعلق بإدماج اتفاقية مناهضة التعذيب في التشريعات المحلية، ستلتقى غرينادا مساعدة تقنية من مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب لتنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها بعد تصديقها على الاتفاقية والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. ومن المقرر أن تبدأ هذه المساعدة التقنية في الربع الأول من عام 2020.

#### التصديق على اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم (لم تُنفذ بعد) 25-72

26- لم تصدق غرينادا على هذه الاتفاقية بعد، لكنها اتخذت عدة قرارات للتشجيع على جعل نظام التعليم شاملاً للجميع. وتوفر الفقرة 3 من المادة 3 من قانون التعليم (2002) الإطار الذي يكفل قيام الدولة بواجب إتاحة الفرصة لكل فرد في غرينادا لتحقيق أقصى إمكاناته. كما ينص على ضرورة السعي إلى تحقيق مبدأ وممارسة المساواة بين الجنسين كهدف محدد من أهداف وزارة التعليم. وفي عام 2012، حققت غرينادا تعميم التعليم الثانوي.

#### إنشاء شبكة وطنية لحقوق الإنسان، من شأنها تحقيق جملة أمور منها تيسير إنشاء نظام وطني لرصد التوصيات الدولية (تنفيذ جزئي) 26-72

27- عُهد إلى لجنة التنسيق الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشأها مجلس الوزراء في نيسان/أبريل 2012، بقيادة عملية تنفيذ ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة منذ إنشائها ما يلي:

(أ) إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن معايير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي قبلتها الحكومة؛

(ب) التدخلات لدى أمانة الكومنولث من خلال حلقات عمل هيئات المعاهدات؛

(ج) إعداد التقرير الوطني للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل.

#### تحسين أساليب جمع البيانات فضلاً عن تعزيز المكتب المركزي للإحصاءات (تنفيذ جزئي) - 27-72

28- قام المكتب المركزي للإحصاءات في عام 2015 بتحديث عملياته من خلال الانتقال الكامل إلى الأساليب الإلكترونية لجمع البيانات باستخدام تقنية المقابلة الشخصية بمساعدة الحاسوب، وفي عام 2018 أطلق المكتب المركزي للإحصاءات موقعه على الإنترنت.

التماس المساعدة التقنية من أجل تقديم التقارير المتأخرة (تنفيذ جزئي) 72-34؛ 72-35

29- بدأت غرينادا عملية وضع هياكل لاستكمال التقارير المتأخرة التي تُقدم إلى هيئات المعاهدات، وفي هذا الصدد تتلقى غرينادا مساعدة تقنية من أمانة الكومنولث لاستكمال وثيقتها الأساسية الموحدة التي يتوقع الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2020.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 72-39

الاستفادة من المساعدة التقنية المتاحة عبر مفوضية حقوق الإنسان للوفاء بالالتزامات تجاه مختلف هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة (تنفيذ جزئي)

30- استعانت غرينادا بأمانة الكومنولث أثناء الاستعداد لجولة الاستعراض الثالثة. وعُقدت حلقة عمل للفريق العامل في نيسان/أبريل 2019 مع لجنة التنسيق الوطنية سعياً إلى توفير التوجيه فيما يتعلق بإعداد التقرير للجولة الثالثة.

31- وتشمل أنشطة التعاون الرئيسية مع مفوضية حقوق الإنسان حلقات عمل عُقدت في غرينادا في الفترة من 4 إلى 6 أيار/مايو 2015، وحلقة عمل إقليمية بشأن الاستعراض الدوري الشامل في بربادوس في الفترة من 7 إلى 9 تموز/يوليه 2015، والمساعدة في الإصلاح الدستوري لغرينادا في عام 2016.

## باء- السياسات والبرامج والأدوات القطاعية

تنفيذ السياسات التشريعية والتدابير التثقيفية الرامية إلى القضاء على التمييز بجميع أشكاله. (تنفيذ جزئي) 72-40، 72-41

32- واصلت هيئة التنسيق الوطنية إقامة شراكات مع المجتمع المدني من أجل إيجاد الوعي العام فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على التمييز ضد النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

33- ومن الركائز الرئيسية لاستراتيجية غرينادا الرامية إلى القضاء على التمييز وضع سياسة وخطة عمل وطنيتين للمساواة بين الجنسين تحظيان بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد وافقت الحكومة في عام 2014 على هذه الخطة التي تغطي الفترة 2014-2024. وهي حالياً في مرحلة التنفيذ، حيث حدّد عام 2019 كمنتصف مدة للتنفيذ.

34- وتركز السياسة وخطة العمل للمساواة بين الجنسين للفترة 2014-2024 عموماً على تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في دولة غرينادا.

35- وتعلن السياسة وخطة العمل للمساواة بين الجنسين تعهد الحكومة بتحقيق المساواة في الوصول إلى برامج التعليم والتدريب في المجالات التي تعتبر غير تقليدية. ونتيجة لذلك، اتخذت غرينادا خلال السنوات الخمس الماضية إجراءات للقضاء على التمييز ضد الفتيات وإنهاء انتهاكات حقوقهن. وشملت الإجراءات الهامة تعزيز تعليم الفتيات، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

36- ومن أجل دعم هذا الرّخم، استضافت اللجنة التنظيمية الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية مسابقات الروبوتات للفتيات، بالشراكة مع وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارة التعليم، وذلك خلال يوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات 2015 و2016 و2017.



وخلال السنوات الثلاث، شارك ما مجموعه 250 فنانة تتراوح أعمارهن بين 10 و18 سنة في مسابقة الروبوتات من المدارس الابتدائية والثانوية في جميع أنحاء غرينادا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى توسيع نطاق البرنامج لتوفير دورات التوعية العامة بشأن الأمن السيبراني للآباء (معظم الحضور من النساء)، من أجل تحسين رصد ومراقبة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنازل ومناقشة تربية الأطفال في العصر الرقمي. ويختار عدد أكبر من الفتيات مجالات تخصص في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مثل تكنولوجيا المعلومات، والعلوم الإلكترونية، والبناء، والحاسوب، والتكنولوجيا الكهربائية كمسارات وظيفية.

37- وفي عام 2019، تمت استضافة مسابقة للبرمجة الحاسوبية الجماعية (هاكاتون) للفتيات من المدارس الثانوية، بالتعاون مع شريك إضافي هو برنامج "شيليدس أي تي"، وذلك بغية تمكين الفتيات الصغيرات من أن يكنَّ أكثر من مجرد مستخدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشاركت أكثر من 100 فنانة من 10 مدارس ثانوية في غرينادا في تدريب عبر حلقة دراسية شبكية مدتها شهران من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى وضع حلول تكنولوجية للمشاكل الاجتماعية الراهنة مثل العنف الجنساني وتغير المناخ.

38- وتشمل الآثار الرئيسية للسياسة وخطة العمل للمساواة بين الجنسين ما يلي:

(أ) زيادة حالات الإبلاغ عن العنف الجنساني والتوعية به وتوسيع نطاق الخدمات المتعلقة به وتحسين نوعيتها؛

(ب) أفادت المؤسسة الجامعية الرئيسية في غرينادا، وهي كلية ماريشو المجتمعية، بأن الطالبات في السنة الدراسية 2016-2017، كن يمثلن 59 في المائة من جميع الطلاب المسجلين، وسجلت أعلى نسبة (87 في المائة) في الحرم الجامعي كاريماكو وأدنى نسبة (34 في المائة) في الحرم الجامعي سوتورز؛

(ج) أفادت الخطة الاستراتيجية لوكالة غرينادا الوطنية للتدريب بأن "نسبة النساء الحاصلات على شهادة المؤهلات المهنية الوطنية/المؤهلات المهنية الكاريرية كانت أعلى بكثير من نسبة الرجال حيث بلغت 75 في المائة عام 2014 و70 في المائة عام 2015 و78 في المائة عام 2016. وظل الاتجاه على حاله في عام 2018. وفي المتوسط، تبلغ مشاركة المرأة في التدريب القائم على الكفاءة ثلاثة أضعاف مشاركة الرجل".

39- وتعزز السياسة وخطة العمل للمساواة بين الجنسين سياسة الحكومة فيما يتعلق بجهود الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود المراعية للمنظور الجنساني. وتحقيقاً لهذه الغاية وفي إطار برنامج استعداد غرينادا للصندوق الأخضر للمناخ، عقدت حلقة عمل مدتها يومان بشأن "مراعاة البعد الجنساني في كتابة مشاريع تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ" في نيسان/أبريل 2019 لفائدة الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الآخرين. وكان الهدف من حلقة العمل هذه هو تمكين أصحاب المصلحة المعنيين من تعميم المساواة بين الجنسين في كتابة مقترحات المشاريع.

40- ومن الآليات الحاسمة لتنفيذ السياسة وخطة العمل للمساواة بين الجنسين المجلس المشترك بين الوزارات لمنسقي الشؤون الجنسانية الذي سُكّل في عام 2017 وجرى توسيعه وإطلاقه في عام 2019. وحددت مختلف الوزارات والإدارات والهيئات النظامية المختارة ثلاثين (30) منسقاً للشؤون الجنسانية (25 من الإناث و5 من الذكور) و23 منوياً (17 من الإناث و6 من الذكور). ويتمثل دور أعضاء هذا المجلس (منسقي الشؤون الجنسانية) في تعزيز وتيسير ورصد مراعاة المنظور الجنساني في وزاراتهم وإداراتهم وهيئاتهم النظامية، وفي القطاع الذي يعملون فيه. وتستخدم هذه الآلية النهج الشامل للحكومة.

41- وحددت المساواة بين الجنسين بوصفها أحد المواضيع الشاملة في خطة منتصف المدة (2019-2021) وهي أيضاً أحد المواضيع في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة (2020-2035).

#### حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه، التوصيات 72-44 إلى 72-48 (أحيط بها علماً)

42- ينص دستور غرينادا لعام 1973، في الجزء 1 منه، على حماية الحقوق والحريات الأساسية ويشمل حماية الحق في الحياة، وحماية الحق في الحرية الشخصية، والحماية من الرق، والعمل القسري.

43- ولا تزال عقوبة الإعدام جزءاً من قوانين غرينادا؛ غير أن الوقف الطوعي لعقوبة الإعدام قائم في الواقع منذ عام 1978. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص، وهي أعلى محكمة استئناف في غرينادا، رأت أن عقوبة الإعدام الإلزامية غير دستورية.

44- وقد ركزت المحاكم على "أولوية الحق في الحياة" والنهج الذي يقتضيه هذا التركيز، وفق صياغة سوندرز ج. أ. في قضية كريستوفر ريمي ضد الملكة، هو ألا تفرض عقوبة الإعدام إلا في أسوأ حالات القتل وأشدّها بشاعة. ولوحظ أنه في قضية "تريمغام" التي رأى فيها القاضي الابتدائي، وأيدت رأيه محكمة الاستئناف، أن القضية هي "الأسوأ على الإطلاق" لكونها "حالة قتل استثنائية وبشعة ... وهي في رأيي أندر من النادر"، وعارضت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص الحكم وقضت بأن القتل لم يكن "الأسوأ على الإطلاق" ولا يبرر عقوبة الإعدام.

#### تنقيح التشريعات التي تجرم الإجهاض وتعديلها لشطب الإجهاض من قائمة الجرائم. (أحيط به علماً) 72-49

45- على الرغم من أن هذه التوصية ليست قيد النظر الفعلي، فإن الحكومة ماضية في تقديم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتواصل تثقيف عموم الجمهور بشأن الصحة الجنسية.

#### العنف العائلي والجنسي 72-50 إلى 72-54

*القاعدة 19 من الأمر الدائم المتعلق بالشرطة لعام 2017 (التنفيذ الكامل)*

46- واصلت غرينادا معالجة مسألة العنف العائلي والجنسي الشائكة من خلال التدابير التشريعية وغيرها من التدخلات السياسية، بما في ذلك سن القاعدة 19 لعام 2017 من الأمر الدائم المتعلق بالشرطة (تعديل) لعام 2017، مما أسفر عن إغناء واستبدال الفصل 17 من الأوامر الدائمة الرئيسية المتعلقة بالشرطة الذي يعالج مسألة العنف العائلي والعنف الجنسي.

47- والهدف من التعديل هو توفير نهج متسق لإقامة العدل فيما يتعلق بالعنف العائلي وتعزيز التزام قوات شرطة غرينادا الملكية بالعمل في إطار تعاوني مشترك بين القطاعات لتلبية الاحتياجات المختلفة لضحايا العنف العائلي والجنسي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية الطبية، وشبكات الأمان الاجتماعي.

48- ويتضمن التعديل المبادئ الرئيسية التي ستسترشد بها قوات شرطة غرينادا الملكية في إنفاذ القانون فيما يتعلق بالعنف العائلي، ويبين الإجراءات التي يتعين اتباعها عند التعامل مع حالات العنف العائلي.

49- وثمة تدخل آخر يتمثل في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 23 لعام 2013 الذي يحظر في المادة 10 منه انتهاك الخصوصية بتجريم التقاط أو نشر أو نقل صورة منطقة خاصة بشخص ما دون موافقته. وقد دخل قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2013 حيز النفاذ في 18 أيلول/سبتمبر 2016، وشهد عام 2018

توجيه الاتهام إلى أول شخص تورط في هذه الجريمة وتغريمه بعد إقراره بالذنب لنشر صور عارية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لامرأة كان على علاقة حميمة معها.

50- وتجدر الإشارة إلى أن قانون تعديل القانون الجنائي لعام 2012 عدل القانون الجنائي لتضمينه جريمة "الاغتصاب الزوجي". وقد وُجِّهت في عام 2019 أول تهمة بموجب الحكم المتعلق بالاغتصاب الزوجي في القانون الجنائي بصيغته المعدلة.

51- وإلى جانب التدخلات التشريعية، واصلت الحكومة التصدي للعنف الجنساني ضد النساء والفتيات من خلال عدة تدخلات سياسية. وتحدد الخطة المتوسطة الأجل "تعزيز التدخلات الرامية إلى مكافحة العنف العائلي والاعتداء على الأطفال" كأولوية للفترة 2019-2021.

52- وجرى وضع واعتماد خطة عمل استراتيجية وطنية للحد من العنف الجنساني (2013-2018)، وهي توفر توجيهها استراتيجياً للحد من حدوث جميع أشكال العنف الجنساني في غرينادا.

53- وعززت وحدة تقديم المشورة في وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية مواردها البشرية بتعيين المزيد من المستشارين. وخصص مستشار واحد على وجه التحديد لوحدة العنف الجنساني التابعة للوزارة وفي دار سيدارز للنساء ضحايا الاعتداء وأطفالهن.

54- وفي عام 2016، حصل مركز المعونة القضائية والإرشاد، الذي يتلقى تمويلاً من وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية من أجل تقديم خدماته، على دعم تقني من مصرف التنمية الكاريبي لفائدة برنامج مخصص للرجال، وهو برنامج تدخل نفسي وتعليمي لمكافحة العنف يُنفذ بتكليف من المحكمة ومصمم لمرتكبي جرائم العنف الجنساني الذين صدرت أحكام في حقهم. وكجزء من الدعم التقني المقدم من مصرف التنمية الكاريبي، أُجري تقييم للمشروع في عام 2017. واستناداً إلى ملاحظات فريق التقييم، حصل تنفيذ المنهج الدراسي للبرنامج المخصص للرجال على تصنيف عال جداً في جميع المؤشرات.

55- وتشير نتائج التقييم إلى أن البرنامج المخصص للرجال كان فعالاً جداً في تحقيق أهدافه، كما يتضح من البيانات الكمية التي أظهرت حصول تغيرات إيجابية كبيرة في العديد من الجوانب التي جرى قياسها، وكذلك من البيانات النوعية التي كشفت عن استجابة إيجابية واسعة النطاق من جانب المستفيدين.

56- وتضمنت الدراسة المتعلقة بصحة المرأة وتجاربها الحياتية في غرينادا دراسة استقصائية شاملة لعدة أقسام وبحوثاً نوعية - مقابلات ومجموعات تركيز - أجريت في عام 2018 للتحقق من معدلات انتشار العنف ضد النساء والفتيات في غرينادا، وطبيعة ذلك العنف وسبل التصدي له. وعندما تصبح نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز المرأة متاحة، فإنها ستستخدم للاسترشاد بها في استراتيجيات تنفيذ الأنشطة في إطار مشروع مبادرة تسليط الضوء وغيرها من التدخلات التي تضطلع بها الدولة للتصدي لعنف العشير والاعتداء الجنسي. وقد وُضعت مبادرة غرينادا لتسليط الضوء بتشاور واسع النطاق مع الحكومة والمجتمع المدني، وفريق تقني متكامل من منظمة العمل الدولية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية. ومبادرة تسليط الضوء هي عبارة عن برنامج متعدد السنوات مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ويتركز على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة.

إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

قضاء الأحداث 55-72 و 59-72 و 60-72 (نفذت بالكامل)

تعزيز التدابير المعمول بها لحماية حقوق الطفل والطفلة من جميع أشكال الاعتداء والاستغلال، وكذلك اعتماد المبادئ التوجيهية والإجراءات اللازمة لإنفاذ قانون قضاء الأحداث على نحو كامل

57- برنامج البدائل هو تدخل نفسي - تعليمي موجه للشباب المخالفين للقانون. وقد وُضع البرنامج في عام 2015، وهو يوفر عقوبات بديلة لفتتين من الشباب: الشباب الذين مثلوا أمام المحاكم، والشباب المعرضين لخطر مخالفة القانون. ويدير هذا البرنامج مركز المعونة القضائية والإرشاد المذكورة أعلاه. وكشف تقييم لهذا البرنامج أجري في عام 2017 بتمويل من مصرف التنمية الكاريبي، باستخدام البحوث الكمية والنوعية، أن البرنامج يحتاج إلى تحسين لأن النتائج المتوقعة لم تتحقق. ونتيجة لتلك الاستنتاجات، تم التعاقد مع خبير استشاري لوضع دليل جديد للمشاركين وتدريب ميسرين جدد، وقد أُنجز النشاطان كلاهما في آب/أغسطس 2019. ومن المتوقع الانتهاء قريباً من إجراء تقييم ثانٍ للبرنامج.

58- وفي عام 2016، دخل قانون قضاء الأحداث لعام 2012، الذي أبلغت غرينادا عنه في جولة الاستعراض الثانية، حيز النفاذ. وينص هذا القانون على إنشاء مرفق سكني آمن لاستقبال الأطفال المحكوم عليهم وإعادة تأهيلهم. وعملاً بهذا الحكم، افتُتح في عام 2016 مركز غراندي باكوليت لعلاج الأحداث وإعادة تأهيلهم، ومنذ إنشاء المركز، تراوح عدد المقيمين به بين 25 و 42 مقيماً. ويقدم المركز خدمات العلاج وإعادة التأهيل والتعليم للمقيمين به.

59- وقد أنشئ هذا البرنامج في إطار مشروع لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بالتعاون مع بلدان دول شرق البحر الكاريبي كجزء من مشروع إصلاح قضاء الأحداث. وفي 28 أيار/مايو 2019، وقّعت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والحكومة مذكرة تفاهم بشأن المرحلة الثانية من المشروع تركز على ما يلي: تعزيز نظام التحويل وبدائل عقوبة السجن؛ وإعادة التأهيل التي تستند إلى التشخيص والعلاج القائمين على الأدلة؛ وإعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون بنجاح في المجتمع.

الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية 61-72 و 62-72 و 63-72 و 64-72 و 65-72 و 66-72 و 67-72 و 68-72 و 69-72 و 70-72 و 71-72 و 72-72 و 73-72 و 74-72 و 75-72 و 76-72

اعتماد تشريعات وسياسات عامة تمنع فعلياً التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (أحيط بها علماً)

60- على الرغم من أن غرينادا لم تقبل هذه التوصيات، فإن الحكومة لا تزال ملتزمة برفع مستوى الوعي الذي يثني عن التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد منظمة "غرينشاب" الجهة الرئيسية التي تعمل مع مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية والميول الجنسية.

61- وتقود المنظمة حملة مستمرة بعنوان "الحب دون خوف" تشرك فيها المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الدولة لتثقيفها باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان المتمثل في الاحترام والإدماج.

62- وفي عام 2017، وبالشراكة مع تحالف المجتمعات الكاريبية الضعيفة، أنجزت منظمة "غرينشاب" تقديراً لحجم جماعات الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين والمشتغلات

بالجنس من مجموع السكان في غرينادا. وفي عام 2018، أعادت المنظمة فتح مرفقها الآمن المخصص لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، الذي تواصل الإشراف عليه، وفي عام 2019 استضافت المنظمة بالشراكة مع وزارة الصحة حلقة عمل المناهضة التمييز موجهة للعاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية الصحية من خلال تقديم الخدمات إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ واستضافت أيضاً دورة تدريبية في مركز الفحوص والمشورة الموجهة من مقدمي الرعاية لفائدة المختصين الذي يجرون فحصاً سريعاً لفيروس نقص المناعة البشرية من القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكومية على حد سواء.

63- ومنظمة غرينتشاب هي أيضاً موقع للفحص السريع لفيروس نقص المناعة البشرية يوفر فحوص مجانية لأفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية والمشتغلين والمشتغلات بالجنس، دون وصم أو تمييز. وقد أمكن تحقيق ذلك من خلال علاقة غرينتشاب بوزارة الصحة.

64- ونتيجة للحوار بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال والاعتصاب الزوجي والصحة الجنسية والإنجابية، أصبحت النساء والفتيات يشعرن بارتياح أكبر في الدخول في مناقشات حول الجنس والحياة الجنسية التي تعتبر عادة مواضيع "محرمة"؛ فضلاً عن الوصول إلى الفحص والعلاج والرعاية الصحية بحرية أكبر.

65- وتقود منظمة "غرينتشاب" الدفاع عن القضية من خلال إنشاء أماكن ومنافذ آمنة للنساء والرجال ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة، وكذلك النساء والرجال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن بين الأنشطة التي نظمت لتشجيع هذه المحاورات الصعبة للغاية، تنظيم تدريب للمدربين لفائدة أفراد الشرطة ومقدمي الخدمات المجتمعية في مجال التوعية بقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وحملة دعوة لحقوق الإنسان بشأن كسر الحواجز بمولها صندوق المجتمع المفتوح. وهذان النشاطان أطلقتتهما منظمة "غرينتشاب" في عامي 2015 و2016، على التوالي.

66- ولا تزال الحكومة ملتزمة بحماية حقوق جميع مواطنيها في الوقت الذي تواصل فيه معالجة القضايا المتعلقة بالتمييز.

67- وتجدر الإشارة إلى أن القانون المتعلق بالعنف العائلي يستخدم مصطلحات محايدة جنسياً، مما يجعله أكثر انطباقاً على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين وضحايا العنف العائلي.

### الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي لائق 72-77

تعزيز جهود الحد من الفقر من أجل تحقيق نمو متوازن وشامل (نقذت بالكامل)

#### إصلاح المعاشات التقاعدية

68- واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إعادة المعاشات التقاعدية التي ألغيت إلى الموظفين العموميين. ولهذا الغرض، جرى في 18 شباط/فبراير 2018 توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة غرينادا

ونقابات القطاع العام وروابطات الموظفين تحدد المبادئ التي ستحكم إعادة وإصلاح المعاشات التقاعدية للموظفين العموميين في الخدمة العامة في غرينادا وأعضاء القوات النظامية في غرينادا.

69- وعلى الرغم من أن النقابات قد رفعت المسألة إلى المحكمة، فقد شرعت الحكومة في تشريع الأول/أكتوبر 2019 في تنفيذ مذكرة التفاهم عن طريق زيادة المدفوعات المقدمة من صندوق التأمين الوطني لضمان ألا يقل إجمالي الدخل الشهري للمتقاعدين المستوفين للمعايير المحددة عن 70 في المائة من راتبهم الأخير.

70- ويعد برنامج دعم التعليم والتمكين والتنمية برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الرئيسي الذي وضعته حكومة غرينادا، وهو يدفع مبالغ شهرية إلى أفقر الأسر المعيشية وأكثرها ضعفاً، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تضم كبار السن، والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة، وأطفال المدارس الذين يعيشون في فقر، والأشخاص ذوو الإعاقة. وقد استفاد من هذا البرنامج منذ انطلاقه في عام 2011 وحتى الآن 6 109 أسرة معيشية (1 897 أسرة معيشية يعيّلها ذكور و4 212 أسرة تعيّلها إناث).

71- وتشكل مبادرات الحكومة في مجال الإسكان استراتيجيات تجدر الإشارة إليها أيضاً في مجال تعزيز الحد من الفقر. وهي تشمل ما يلي:

(أ) معونة السكن، وتحسين المسكن، وبرامج الإسكان بقروض ميسرة؛

(ب) توفير السكن الميسور التكلفة: هناك خمسة مشاريع إسكان قيد التنفيذ في الجزيرة، ومشروع آخر من المقرر أن يبدأ في عام 2020؛

(ج) ألوية الإسكان التي تركز على إصلاح وبناء وإعادة بناء المنازل للمواطنين الضعفاء.

72- وتؤيد حكومة غرينادا تعزيز جهود الحد من الفقر من خلال التمكين وفرص التدريب، التي يتمثل هدفها في إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل الذي يحفز نمو القطاع العام أو يشجع على مباشرة الأعمال الحرة.

73- وللحكومة عدة مبادرات على مختلف المستويات تعزز الحد من الفقر، ولا سيما بين الفئات الضعيفة، مع التركيز بوجه خاص على الشباب. وتقف برامج إيماني، وهوب، ووايز، وإم باور، ويوتيز، وفلاي، وهايب، ومبادرة الشباب في الزراعة، ومبادرة النفاذ إلى السوق وتطوير المشاريع الريفية (ماريب) (التي تسمى الآن سايبب) شاهدة على محاولات الحكومة الرامية إلى الحد من الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي من خلال التدريب وفرص العمل.

74- وقد استثمرت حكومة غرينادا في برنامج إيماني الجديد الذي مكن من تدريب أكثر من 3 000 شاب وشابة من خلال التوظيف في القطاعين العام والخاص في الفترة من عام 2013 إلى عام 2019.

75- وأفاد برنامج النفاذ إلى السوق وتطوير المشاريع الريفية، الذي نُفذ في الفترة 2011-2017، بأن 191 شاباً (59 من الذكور و132 من الإناث) حصلوا على فرص عمل دائمة من خلال عنصر التدريب على الكفاءات المهنية. ودعم المشروع أيضاً مبادرات أخرى، مثل توفير التدريب والتمويل لمجموعات المزارعين والصيادين ورواد الأعمال المنشأة وفقاً للقانون في المناطق الريفية.

76- وفي الفترة من عام 2013 إلى عام 2017، ووضعت الآلية الوطنية للشؤون الجنسانية برنامج مبادرة المرأة من أجل المهارات والتمكين ونفذته من أجل إتاحة الفرص لتمكين المرأة اقتصادياً. وأكمل ما يناهز 200 امرأة عاطلة عن العمل وناقصة العمالة هذه السلسلة من التدريب على المهارات التقنية التالية: إعداد الأغذية التجارية، والإنشاءات العامة، وخدمات المطاعم، والخدمة في الحانات، والتراكيبات الكهربائية، وتجهيز الأغذية الزراعية والزراعة. كما تلقين تدريباً على المهارات الحياتية.

وأكملت المشاركات الدورات بالحصول إما على المؤهلات المهنية الكاربية أو المؤهلات المهنية الوطنية على النحو الذي تقيمه وكالة التدريب الوطنية.

77- ويتجلى أثر البرامج المذكورة أعلاه بصورة مباشرة في خفض معدل البطالة. فالدراسة الاستقصائية للقوى العاملة لعام 2019 تشير إلى حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة من 40 في المائة في عام 2013 إلى 15,2 في المائة في عام 2019.

### الحق في الصحة 72-78 و 72-79 و 72-80 (تنفيذ جزئي)

اعتماد التدابير المناسبة لتحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المقدمة للنساء، وخاصة التثقيف المتعلق بمنع حالات الحمل في سن مبكرة والأمراض المنقولة جنسياً

تعزيز سياستها الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضمان تثقيف الشباب بشأن الممارسات المأمونة فيما يتعلق بالجنس والصحة الإنجابية وتقيدهم بها

78- الصحة الجنسية والإنجابية هي أحد المجالات ذات الأولوية لوزارة الصحة. وتمثل السياسة والخطة الوطنيتان للصحة الجنسية والإنجابية محاولة من جانب الحكومة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، لرفع مستوى الصحة الجنسية والإنجابية باعتبارها مجالاً رئيسياً من المجالات ذات الأولوية لتنمية غرينادا، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والأهداف الإنمائية للألفية. وتعالج السياسة والخطة الوطنيتان للصحة الجنسية والإنجابية مشاكل الصحة الجنسية والإنجابية في غرينادا باستخدام إطار شامل ومستدام، وتوصي بالاستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى أعلى جودة وأعلى مستوى يمكن بلوغه في توفير الرعاية الصحية ودعم تقديم الخدمات لجميع مواطني غرينادا.

79- وأصدرت وزارة الصحة، بتمويل من منظمة دول شرق البحر الكاريبي، إعلانات عامة في عام 2018 لتشجيع التغييرات السلوكية لدى السكان من حيث صلتها بالعلاقة الجنسية. وتعمل الوزارة أيضاً بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تثقيف الجمهور بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والممارسات الجنسية المأمونة، والتمييز ضد شخص إيجابي المصل. وعقدت حلقة عمل بعنوان "من الأخت إلى الأخت" حيث تقوم فيها النساء بإعلام النساء الأخريات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

80- ويشكل إعطاء لقاح فيروس الورم الحليمي البشري جزءاً من البرنامج الحالي لوزارة الصحة. وبدأ بالتعليم العام في عام 2018، ويشمل حملات للطلاب وأعضاء مختلف رابطات المعلمين والآباء في المدارس. وبدأت حملة التطعيم في عام 2019 حيث تم تطعيم 431 فتاة في آذار/مارس وتطعيم 212 فتاة في نيسان/أبريل. وجرت عملية التطعيم في معظم المدارس الابتدائية. وبسبب مشاكل الموافقة على التطعيم ومحاول الآباء والأمهات من التطعيم، فإن حملة التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري لم تشهد بعد معدل تطعيم بنسبة 100 في المائة لأن عمليات التطعيم طوعية.

### قيادة وإدارة تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

81- لدى وزارة الصحة برنامج قوي جداً لصحة الأم والطفل. وتتولى القابلات تقديم أكثر من 90 في المائة من خدمات ما قبل الولادة وأثناءها وبعدها. وتبلغ نسبة تغطية التطعيم أكثر من 90 في المائة. وهناك أيضاً تدريب وطني مستمر لتجديد معارف الأطباء والقابلات في مجال صحة الأم والطفل. وتوجد وحدة رعاية خاصة لحديثي الولادة في مستشفى الإحالة الرئيسي - المستشفى العام الذي يديره

فريق مؤهل من أطباء الأطفال وأطباء المواليد الحديثي الولادة والقابلات. وأقامت وزارة الصحة شراكات مع مؤسسات صحية وجامعات أخرى في جهودها الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات في هذا المجال على وجه التحديد.

82- وكشف آخر تقرير إحصائي صادر عن مكتب المسجل العام أن عدد الولادات في غرينادا بلغ في عام 2017 ما مجموعه 1 426 ولادة:

- المواليد الأحياء - 1 396؛
- المواليد المتوتى - 30؛
- معدل المواليد المتوتى لكل 100 مولود حي - 21,5؛
- وفيات الرضع - 14؛
- معدل وفيات الرضع لكل 1 000 مولود حي - 10,0؛
- الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة - 1؛
- معدل الوفيات الناجمة عن مضاعفات الحمل أو الولادة - 0,00025؛
- الولادات لأمهات في سن المراهقة - 125؛
- معدل الولادات في سن المراهقة لكل 1 000 من السكان - 2,9؛
- وفيات حديثي الولادة - 11؛
- معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1 000 ولادات حية - 7,9.

83- ويجري حالياً إجراء فحوصات للأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والزهري وفيروس الورم الحليمي، كما تقدم خدمات الإحالة، والعلاج، والتثقيف والإرشاد.

84- وقد حددت حكومة غرينادا خطة للتنمية المستدامة في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2035، تمشياً مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ويسلط الهدف رقم 3 (الصحة والرفاه) الضوء على برنامج التأمين الصحي الوطني لغرينادا. وتمشياً مع هذا القرار، أنشئت الأمانة العامة للتأمين الصحي الوطني في عام 2017. ويجري وضع هذه المبادرة الفعالة من حيث التكلفة والشاملة لجميع فئات السكان من أجل توفير إمكانية الحصول على التغطية الصحية الشاملة، ولا سيما لصالح القطاعات السكانية المهمشة اجتماعياً واقتصادياً. ويتسم النظام المقترح لتمويل الرعاية الصحية بأهمية بالنسبة لغرينادا ويستجيب لتكاليف الرعاية الصحية المتزايدة التي يتحملها سكانها، مع التركيز على الرعاية الفعالة والجيدة والميسورة التكلفة.

85- وقد تواصلت المناقشة بشأن التأمين الصحي الوطني منذ فترة طويلة في غرينادا، بدعم من الشركاء التقنيين الإقليميين الرئيسيين، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وجامعة جزر الهند الغربية، ووحدة التعليم التقني، ومركز الاقتصاد الصحي في ترينيداد.

86- وتعاقبت حكومة غرينادا مع الرابطة المستقلة المشتركة لمقدمي الخدمات التي تتخذ من ميامي مقراً لها للاستفادة من العمل الذي بدأته بالفعل جامعة جزر الهند الغربية وغيرها من أصحاب المصلحة بغية المساعدة في تحديد نموذج للتأمين الصحي الوطني والمساعدة في تطبيقه. ودخل هذا العقد حيز النفاذ في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019.



## الحق في التعليم 72-81، 72-82، 72-83، 72-84

تنفيذ جميع التدابير الممكنة من أجل تحسين نظام التعليم في البلد (نفذت بالكامل)

- 87- ينص قانون التعليم لعام 2002 على إلزامية الالتحاق بمدرسة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة.
- 88- ويجري تنفيذ مبادرة المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال التي وضعتها اليونيسيف من أجل المدارس الابتدائية. وشاركت في المبادرة تسع مدارس في البداية. وفي عام 2016، أصبحت تسع مدارس أخرى مراعية لاحتياجات الأطفال.
- 89- وتُنقذ حالياً أنشطة تركز على الطلاب؛ في الوقت الذي يجري فيه تصميم مناهج دراسية تركز على الطلاب. ويسمح منهج الطفولة المبكرة والتعليم الواسع النطاق للأطفال بأن يكونوا جزءاً من عملية صنع القرار والمشاركة في الرقابة.
- 90- وصُمم مشروع التعليم من أجل التوظيف في إطار الجماعة الكاريبية لتعزيز التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في اثني عشر (12) بلداً من البلدان الكاريبية بما في ذلك غرينادا. وهو موجه لوكالات التدريب الوطنية ومقدمي التدريب.
- 91- وأنشئت وكالة التدريب الوطنية في غرينادا لتكون بمثابة وكالة إصدار الشهادات للتدريب القائم على الكفاءة في غرينادا. وهي تدعم مؤسسات التدريب التي تقدم التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال وضع معايير الدورات التدريبية على مستوى هذا القطاع، وتقييم استعداد المؤسسات لتقديم تلك الدورات، وتقييم المتدربين عند الانتهاء من تلك الدورات وتمنح للمؤهلين جوائزاً تقديراً للمؤهلات المهنية على الصعيد الوطني أو على صعيد منطقة البحر الكاريبي على مستويات مختلفة. وكانت هذه الوكالة إحدى الجهات المستفيدة من مشروع التعليم من أجل التوظيف في الجماعة الكاريبية الذي تموله حكومة كندا. وقدمت الدعم للمؤسسات من أجل الانتقال إلى نظام أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل وقائم على الكفاءة وموجهاً نحو الطلب.
- 92- واستثمرت الحكومة أيضاً بشكل كبير في تجديد المدارس سعياً منها إلى تهيئة بيئات آمنة وصحية مواتية للتعليم.
- 93- وتقدم حكومة غرينادا المساعدة للأطفال من أجل الالتحاق بالمدرسة. وهناك برامج شتى تسهل تحقيق ذلك، مثل:
- (أ) برنامج الكتاب المدرسي، الذي يتيح الكتب المدرسية الموحدة للطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية؛
- (ب) برنامج الزي المدرسي، الذي يوفر قسائم للأسر الضعيفة التي لديها أطفال في سن الدراسة لمساعدتها في شراء الزي المدرسي واللوازم المدرسية؛
- (ج) المساعدة لأغراض النقل، المقدمة إلى الأطفال في غرينادا، لمساعدتهم على تحمل تكاليف النقل.
- 94- تحويل مبلغ نقدي مشروط للأباء وأولياء الأمور من الأسر الفقيرة والضعيفة في غرينادا المؤهلين للاستفادة من برنامج دعم التعليم والتمكين والتنمية لصالح أطفالهم. وتساعد هذه البرامج الأطفال الذين يعيشون في فقر في تيسير الوصول إلى المدرسة ممارسةً لحقهم في التعليم.

## جيم - الفئات المحددة

### الأشخاص ذوو الإعاقة 72-85، 72-86

مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم لتحسين تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان (تنفيذ جزئي)

95- أنشأت الحكومة 3 مدارس في الجزيرة بهدف توفير تعليم جيد للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وهناك أيضاً وعي متزايد فيما يتعلق بتحسين الوصول إلى المباني من خلال إنشاء ممرات للكراسي المتحركة.

96- وأتاحت وزارة التنمية الاجتماعية معلومات عن العنف الجنساني للأشخاص المكفوفين عن طريق ترجمة مواد إعلامية معنونة "الأحكام المتعلقة بالتصدي للعنف الجنساني في غرينادا" إلى لغة برايل. ويمكن الاطلاع على نسخ منها في المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة ومجلس المكفوفين ووحدة العنف الجنساني.

97- وأجري تقييم للاحتياجات في حزيران/يونيه 2019 وتنتظر غرينادا نتائج التقييم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت عملية إعادة تأهيل على صعيد المجتمع المحلي بهدف جعل مراكز المجتمعات المحلية/مراكز الطوارئ متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

### حقوق المرأة 72-87، 72-88، 72-89، 72-90، 72-91، 72-92

تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وضمان فرص الفتيات والمراهقات الحوامل في الحصول فعلياً على التعليم. وتعزيز التعليم والتدريب المهني، لكي لا تظل المرأة حبيسة الوظائف المتدنية الأجر والوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية (تنفيذ جزئي)

98- تواجه المراهقات الحوامل والأمهات المراهقات مقاومة ثقافية وغيرها من الحواجز الرسمية التي تحول بينهن وبين التعليم العادي. وقد أنشئ برنامج للمراهقات بهدف تقديم خدمات الدعم للأمهات المراهقات. وهو يدير حالياً مركزين في غرينادا. وقد استقبل البرنامج منذ إنشائه في عام 1994 حتى الآن ستمائة (600) من الأمهات المراهقات. وتتلقى المؤسسة إحالات من وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وهيئة حماية الطفل والإحالات الذاتية. وهناك دار حضانة لأطفال البنات. والبرنامج عبارة عن منظمة غير حكومية، لكنه يتلقى إعانات وموارد أخرى من الحكومة لضمان استمرار سير عمله.

99- وخلال عام 2019، واجه برنامج الأمهات المراهقات تحديات تتعلق بالإدارة وتقديم الخدمات. ومنحت لجنة مؤلفة من ثمانية أعضاء بأمر من المحكمة سلطةً من خلال أمر موافقة لتنظيم عمليات برنامج الأمهات المراهقات. لذلك، اتخذت حكومة غرينادا القرارات التالية:

(أ) ستُمنح الطالبات في برنامج الأمهات المراهقات خيار العودة إلى المدارس العادية أو غيرها من مؤسسات التعليم والتدريب مع تزويدهن بالدعم النفسي - الاجتماعي ورعاية الطفل ودعم شبكة الأمان. وستقوم وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية ووزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية والشؤون الدينية بتنسيق هذه الأمور؛

(ب) سوف يتم توعية أصحاب المصلحة ووضع الأسس لتوفير التعليم للأمهات المراهقات في المؤسسات التعليمية العادية. وجرى تشكيل لجنة لإعادة إدماج الأمهات المراهقات في التعليم. وترأسها شعبة الشؤون الجنسانية والأسرية (الآلية الجنسانية الوطنية) في وزارة التنمية الاجتماعية

والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية، وتتألف من ممثلين عن وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية والشؤون الدينية، ووزارة الشباب، وتحالف غرينادا الوطني لحقوق الطفل، وممثلين آخرين من وزارة التنمية الاجتماعية والإسكان وتمكين المجتمعات المحلية. وتلك أيضاً طريقة الحكومة في التعامل مع الثغرات الموجودة في البنية الحالية للبرنامج.

100- وعلى الرغم من أن النساء تلقين أكبر عدد من الدورات التدريبية المعتمدة مقارنة بالرجال، فإن معدل البطالة بين الشباب لا يزال أعلى من المعدل الوطني. ومن أجل معالجة هذا الأمر، التزمت الحكومة من خلال الخطة الوطنية والسياسات الوطنية للمساواة بين الجنسين بتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب في البرامج المتصلة بمجالات غير تقليدية.

101- وصدقت غرينادا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين (اتفاقية رقم 189) في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في نوفمبر 2019. وتتناول العمل اللائق للعمال المنزليين. وسيكون تنفيذها على قدر كبير من الأهمية لأن غالبية العمال المنزليين في غرينادا من النساء.

**اتخاذ تدابير للقضاء على الممارسات التمييزية والحواجز الثقافية التي تمنع المرأة من الوصول إلى المناصب الرفيعة ومواقع صنع القرار، واتخاذ تدابير مؤقتة لضمان التمثيل المتساوي في البرلمان والحكومة (تنفيذ جزئي) 72-93**

102- لقد كان هذا إنجازاً هاماً بالنسبة لدولة غرينادا. وتتناول الخطة الوطنية والسياسات الوطنية للمساواة بين الجنسين مسألة المشاركة المحدودة للمرأة في مواقع صنع القرار من خلال تدخل الحكومة بصورة مدروسة من أجل إزالة الحواجز وتعزيز التكافؤ بين الجنسين أو الوصول إلى نسبة 40 في المئة من الإناث أو الذكور في مجلس الوزراء والبرلمان، وكذلك في جميع المجالس في القطاعين العام والخاص، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، تسعى الخطة إلى تشجيع القيادة المراعية للمنظور الجنساني وتشجيع الأحزاب السياسية على زيادة تمثيل المرأة.

103- وتشكل النساء نسبة 47 في المائة من النواب البرلمانيين في غرينادا. وقد تحقق ذلك في الانتخابات العامة لعام 2018 عندما انتخب المواطنون سبع نساء وثمانية رجال في مجلس النواب بالبرلمان. وتحقق ذلك دون العمل بنظام الحصص أو تدابير خاصة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل المرأة منصب الحاكم العام الذي هو رئيس الدولة، حيث عيّنت أول امرأة على الإطلاق في هذا المنصب في عام 2013؛ ومنصب أمين مجلس الوزراء الذي هو رئيس الخدمة العامة؛ ووظيفة المحاسب العام الذي هو رئيس الخزانة؛ ومنصب أمين المظالم.

104- وخلال السنوات الخمس الماضية، حدثت زيادة مطردة في عدد النساء اللائي يتقلدن مناصب قيادية وإدارية. ويُنظر الآن إلى النساء والفتيات على أنهن قادرات على تقلد أدوار ومناصب قيادية بارزة. فعلى سبيل المثال، يشغل عدد أكبر من النساء حالياً مناصب مديرات مدارس، وأمينات دائمات، وقاضيات. وهذه إنجازات مهمة لأنه جرت العادة على أن يضطلع الرجال في الغالب بتلك الأدوار. ومع أن التصورات القديمة حول "مكان المرأة" لا تزال موجودة بين الكثيرين، فإن هذه الآراء تتراجع باطراد، خاصة في صفوف الأجيال الشابة.

## حقوق الطفل 72-94، 72-95، 72-96، 72-97

ضمان تنفيذ التشريعات التي اعتمدت في الآونة الأخيرة بهدف حماية حقوق الأطفال، وحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين (نفذت بالكامل)

105- أعلن انطلاق العمل بالبروتوكول الوطني بشأن إساءة معاملة الأطفال في عام 2012، بهدف دعم قانون حماية الطفل والتبني لعام 2010. وعلى الرغم من إقرار هذا القانون قبل أكثر من خمس سنوات، فإنه لا يزال يمثل الأساس الذي تستند إليه الاستجابات البرنامجية الرامية إلى التصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال واستئصالها. ويتطلب هذا التشريع الإبلاغ الإلزامي عن حالات الاعتداء على أي طفل عن طريق قائمة محددة من المهنيين. ويزيد تعديل القانون الجنائي لعام 2012 من تعزيز هذه السياسة لأنه ينص أيضاً في المادة 27 منه على "الإبلاغ الإلزامي" عن أي اعتداء على الأطفال من الفتيات والفتيان على حد سواء.

106- ولا تزال حملة "كسر جدار الصمت"، التي أطلقت أيضاً منذ أكثر من خمس سنوات، مستمرة ومدرجة في جدول أنشطة جميع الكيانات المعنية بحماية الطفل، الحكومية منها وغير الحكومية. وفي عام 2018، طورت هيئة حماية الطفل حملة "كسر جدار الصمت" إلى حملة جديدة بعنوان: "معاً ضد الاعتداء على الأطفال". وينظم ائتلاف غرينادا الوطني لحقوق الطفل، وهي جهة فاعلة غير حكومية، الحدث المبرمج سلفاً للشهر الخاص بمسألة الاعتداء على الأطفال والتوعية به. وهذا البرنامج يستند أساساً إلى المدرسة. وبدأ تنفيذ العديد من البرامج الأخرى في منتدى مجتمعي، مع اعتبار الفتيات فئة رئيسية من الجمهور المستهدف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر كتيب عن مسألة الاعتداء على الأطفال، وإعداد البرامج والمناقشات الإعلامية بهذا الشأن تشكل مواصلة لدعم حماية جميع الأطفال من الاعتداء.

107- وفي عام 2017، أنشئت اللجنة الوطنية لمنع الاعتداء الجنسي على الأطفال لاعتبارات كثيرة، منها حق كل طفل في أن ينمو آمناً وسعيداً. وفي الواقع، لا يمثل الاعتداء الجنسي على الأطفال مسألة حقوق إنسان فحسب، بل يشمل مسائل البعد الجنساني، والصحة، والتعليم، والهياكل الأساسية، والسلطة، والعنف الأسري والمجتمعي.

108- وتشمل الخطوات المتخذة لتنفيذ التشريعات الرامية إلى حماية الأطفال ما يلي:

(أ) تستخدم هيئة حماية الطفل - من خلال استراتيجيتها المتعلقة بالاتصال وبرنامج "معاً ضد الاعتداء على الأطفال" - أنشطة مختلفة تشمل مناقشات واجتماعات وعروضاً ومناسبات خاصة تهدف إلى توجيه رسالة الإبلاغ الطوعي والإبلاغ الإلزامي إلى أفراد المجتمع الرئيسيين، على النحو المبين في المادة 27 من قانون حماية الطفل والتبني لعام 2010. وعُقدت ست وخمسون جلسة في جميع أنحاء الجزيرة في الأشهر الثلاثة والعشرين الماضية. وتشمل الفئات المستهدفة المعلمين، والأطفال، والمجموعات الرياضية والفئات المجتمعية، والمرضات وأولياء الأمور.

(ب) حملات توعية لتعزيز احترام حقوق الطفل:

'1' "حقوق الطفل" موضوع يشكل دائماً جزءاً من برامج التواصل والتوعية التي تقدمها الهيئة. أما جوانب اتفاقيات حقوق الطفل التي ينصب التركيز عليها بشكل خاص في الجلسات التي يشارك فيها الأطفال والمعلمون والآباء والمراسلون المكلفون بذلك، فهي:

'2' حق الطفل فيما يلي:

- الحياة؛
- المعاملة على أساس الكرامة والاحترام؛
- الحماية من الأذى والاعتداء؛
- المساعدة في حالة تعرضه للأذى أو الاعتداء؛
- التعليم؛
- المعلومات ذات الصلة برفاهيته؛
- الاستماع إليه.

(ج) السياسة وخطة العمل الوطنية لتوجيه التنفيذ والتدابير الإدارية لصالح جميع الأطفال:

'1' البروتوكول المتعلق بالاعتداء على الأطفال

يحدد البروتوكول الوطني المتعلق بالإبلاغ عن الاعتداء على الأطفال والتحقيق فيه والتصدي له، الذي أعلن بدء العمل به في عام 2013، الأدوار والمسؤوليات المهنية المنوطة بالوكالات التي تتصدى للاعتداء على الأطفال في غرينادا. ويعرّف البروتوكول الاعتداء على الأطفال ومؤشراته الجسدية والسلوكية؛ وإجراءات الإبلاغ الموجهة لأصحاب المصلحة الرئيسيين والمبادئ التوجيهية للتحقيق وإجراء المقابلات وإجراءات وضع خطط للرعاية.

'2' دليل العمليات

أكملت هيئة حماية الطفل دليلها المؤلف من 40 صفحة في عام 2019 والذي يهدف إلى تنظيم وتوحيد وتوثيق الإجراءات والأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتدخلات الرامية إلى حماية الطفل عند إحالة الأطفال إلى هيئة حماية الطفل.

وتوفر الوثيقة إجراءات موحدة من مرحلة إحالة القضايا إلى إغلاقها وتمتثل لقانون حماية الطفل والتبني (2010)، والبروتوكول المتعلق بالاعتداء على الأطفال (2011)، وقانون قضاء الأحداث (2012) والتعديل (2017)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

109 - وتنظر الهيئة إلى تعزيز بيئات الأبوة والأمومة الإيجابية وتشجيع لم شمل الأسرة على أنهما هدفان مركزيان في ضمان رفاه جميع الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يتلقون رعاية بديلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تدريب عدة أشخاص على تسهيل تنشئة الأطفال.

110 - وجرى توجيه قدر كبير من الاهتمام لتعزيز قدرة موظفي حماية الأطفال والعاملين في مجال رعاية الأطفال على تقديم الخدمات ودعم آباء الأطفال المشمولين بالرعاية البديلة.

111 - وتشمل بعض مجالات التركيز ما يلي:

(أ) الرعاية المستنيرة للمصابين بالصدمات؛

(ب) حماية الطفل والقانون، وقواعد آداب المحاكم، وإجراءات التبني؛

- (ج) الكشف المبكر واستراتيجيات العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة؛
- (د) مهارات التحقيق في الأدلة الجنائية، وإجراء المقابلات، وجمع البيانات؛
- (هـ) استراتيجيات التدخل للعاملين في مجال رعاية الطفولة المبكرة بمن فيهم مقدمو الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة؛
- (و) تيسير تنشئة الأطفال.

112- تدريب مقدمي الرعاية في دور رعاية الأطفال وكذلك كفلاء الطفل، بهدف تزويد الموظفين بالمهارات والمعارف بغية تحسين تقديم الخدمات، وبالتالي ضمان حماية الأطفال من الاعتداء أو المزيد من الصدمات. وقد شرعت حكومة غرينادا في توفير التدريب لسبعة وأربعين مدرساً في مرحلة الطفولة المبكرة بتمويل من مصرف التنمية الكاريبي من خلال الفرع الجامعي المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية.

113- ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في غرينادا في إيجاد مكان بديل لإيواء الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 12 و18 سنة، ولا سيما الفتيات اللائي يعانين من مشاكل سلوكية حادة والمصابات بصدمات نفسية شديدة. ولبلوغ هذه الغاية، أنشأت الحكومة، من خلال خطة العمل الشاملة، مركز SMILES (الاستقرار والتحفيز والتحسين والتعلم والتعزيز والدعم)، الذي يعد مكاناً آمناً للفتيات ممن تتراوح أعمارهن بين 12 و18 عاماً. ومن المقرر افتتاح المركز في عام 2020.

#### الوحدة الخاصة للضحايا

114- أنشئت الوحدة الخاصة للضحايا التابعة لإدارة التحقيقات الجنائية ضمن قوة شرطة غرينادا الملكية في 18 أيلول/سبتمبر 2018 لتكون آلية تتلقى التقارير عن ادعاءات الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال. كما تم إنشاء خط اتصال مباشر (رقم 400) للإبلاغ عن حالات الجرائم الجنسية في إطار آلية تقديم الشكاوى.

115- تتمثل ولاية الوحدة الخاصة للضحايا فيما يلي:

- (أ) تعزيز الخدمات المقدمة لضحايا الاعتداء على الأطفال والعنف العائلي والجنسي؛
- (ب) إيجاد قدر أكبر من التأزر بين الجهات المعنية التي تعمل لصالح الفئات الخاصة من الضحايا؛
- (ج) زيادة الوعي العام بالمسائل المتعلقة بالفئات الخاصة من الضحايا.

#### التعديلات التشريعية المقترحة بشأن الجرائم الجنسية

116- في إطار الجهود التي يبذلها البلد للتصدي للجرائم الجنسية، جرى اقتراح سلسلة من التعديلات من خلال مشاريع النصوص التشريعية التالية:

- (أ) مشروع (تعديل) القانون الجنائي، 2019؛
- (ب) مشروع (تعديل) قانون الأدلة، 2019؛
- (ج) مشروع (تعديل) قانون الإجراءات الجنائية، 2019.

117- ومن المزمع تعديل الفصل 72-ألف من القانون الجنائي لتيسير الحالات التي يسوق فيها الطفل رواية مقنعة ولكن بسبب عدم وجود أدلة ثبوتية، يتعذر توجيه اتهامات أو يتعين وقف الملاحقة القضائية. ويقترح التعديل إلغاء هذا الشرط القانوني واعتماد نموذج آخر.

118- ومن المزمع تعديل القانون الجنائي لتشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي بعض الجرائم الجنسية حرصاً على أن تعكس العقوبة فداحة تلك الجرائم وأن تكون رادعة. ولذا، يُقترح تعديل القانون الجنائي لزيادة العقوبة القصوى عند الإدانة بإجراءات موجزة بسبب ارتكاب اعتداءات غير لائقة، وذلك بتمديد مدة السجن المفروضة من خمس سنوات إلى سبع سنوات، ولزيادة العقوبة القصوى على الاعتصاب من مدة ثلاثين سنة إلى السجن المؤبد.

119- ومن المقرر تعديل الفصل 92 من قانون الأدلة، في ضوء البطء في إجراءات المحكمة وما يصاحبها من إهدار للوقت المقترن بتقديم الأدلة، مما يجعل من الصعب في كثير من الأحيان حضور الاختصاصيين الطبيين وغيرهم من المهنيين أمام المحكمة لتقديم الأدلة. ولذلك يحجم بعض الاختصاصيين الطبيين عن تقديم تقارير طبية. وعليه، يُقترح في أحد التعديلات على قانون الأدلة السماح بقبول تقرير وقعه خبير في الإجراءات الجنائية كدليل على المسائل المذكورة فيه، دون دعوة الخبير للحضور وتقديم أدلة مع القسم.

120- ويتعين تعديل الفصل 92 من قانون الأدلة لتضمينه حكماً خاصاً بالفئة الضعيفة من الشهود.

121- ومن المزمع تعديل الفصل 72-باء من قانون الإجراءات الجنائية لتوسيع فئة الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى الغرفة أو المبنى الذي يجري فيه الاستماع إلى مسائل تتعلق بقضايا جنسية أو البقاء في تلك الغرفة أو المبنى، وذلك للسماح بأن يكون هؤلاء الشهود برفقة أحد الوالدين أو الوصي أو الأخصائي الاجتماعي أو أخصائي الخدمة الاجتماعية أو الشخص المعين من قبل المحكمة أو موظف من هيئة حماية الطفل، سعياً إلى الحد من التخويف والانزعاج الذي يعاني منه هؤلاء الشهود أثناء إجراءات المحكمة.

**اعتماد تدابير إدارية لضمان تسجيل ولادات جميع الأطفال بغض النظر عن حصولهم على شهادة التعميد أم لا ( نفذت بالكامل) 72-97**

122- نفذت غرينادا هذه التوصية تنفيذاً تاماً لأن وزارة الصحة تتيح تسجيل الولادات في المستشفى فور ولادة طفل.

### **العقوبة الجسدية على الأطفال 72-98، 72-99، 72-100**

*القضاء على ممارسة العقوبة الجسدية على الطفل في الحياة العامة والخاصة على حد سواء (أحيط بها علم)*

123- رغم أن لدى غرينادا قوانين محلية يسمح فيها في بعض المناسبات بالعقاب البدني، كما هو الحال في المنزل، ومراكز الرعاية البديلة، ودور الرعاية النهارية، والمدارس، والمؤسسات العقابية، فإن الحكومة ستواصل رفع مستوى الوعي العام من أجل وقف هذه الممارسة.

124- إن قانون قضاء الأحداث لعام 2012 الذي يتناول إصدار الحكم على الطفل بعد أن تثبت المحكمة إدانته، يحظر صراحة العقوبة الجسدية؛ وينص في المادة 64(2): على أنه "لا يجوز فرض عقوبة الجلد على الطفل".

125- وتجدر الإشارة إلى أن الحظر الكامل للعقوبة الجسدية كان أحد التوصيات الصادرة عن آليات تقييم حماية الطفل لعام 2018 في غرينادا التي ستسهم في تعزيز آلية الوقاية بهدف تقليل الاعتداء الجنسي على الأطفال والقضاء عليه في نهاية المطاف.

### عمل الأطفال والاتجار بالبشر 101-72، 102-72، 103-72، 104-72

وضع تشريع يحظر الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالأطفال لأغراض العمل والاستغلال الجنسي (تنفيذ جزئي)

126- صدقت غرينادا على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 و182. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت غرينادا إلى المبادرة الإقليمية من أجل أمريكا لانتينية ومنطقة بحر كاربي خالية من عمل الأطفال. وتسعى هذه المبادرة إلى تسريع وتيرة الحد من عمل الأطفال في المنطقة بغية تحقيق الهدف الوارد في خطة عمل نصف الكرة الغربي بشأن العمل اللائق، والمتمثل في القضاء نهائياً على عمل الأطفال بحلول عام 2020، وهدف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، بما في ذلك الغاية 8-7. وتتوخى هذه الغاية الأخيرة إنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

127- وينص التشريع المتعلق بالعمل في غرينادا، أي قانون العمل لعام 1999، في المادة 32 (1-2) منه، على أنه لا يجوز تشغيل أي شخص دون سن السادسة عشرة أو السماح له بالعمل. ولا تصدر وزارة العمل رخصة عمل للأطفال ولا ينص القانون على قيام الوزارة بذلك.

128- ودخل قانون منع الاتجار بالأشخاص رقم 34 لعام 2014 الذي يسعى إلى تفعيل بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، حيز النفاذ في عام 2016. والغرض من هذا القانون هو إنفاذ بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص داخل حدود غرينادا وعبرها؛ والنص على جريمة الاتجار بالأشخاص والجرائم الأخرى المرتبطة بالاتجار بالأشخاص؛ وتوفير تدابير لحماية ودعم الأشخاص ضحايا الاتجار ولأغراض عرضية وذات صلة.

129- وفي شباط/فبراير 2019، ونظراً لاهتمام غرينادا بضمان استعدادها على النحو المناسب للتصدي للاتجار بالبشر، تلقت مساعدة تقنية من برنامج العمل بشأن الهجرة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومن المنظمة الدولية للهجرة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) حلقة عمل تدريبية لمدة يومين لفائدة الجهات الفاعلة الرئيسية من الإدارات الحكومية المتعددة، وأجهزة إنفاذ القانون والمجتمع المدني؛

(ب) مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لمناقشة سبل المضي قدماً من أجل استجابة شاملة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في غرينادا.

### التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك أوجه التقدم المحرز والتحديات القائمة في هذا الصدد

130- القضايا الجديدة والمستجدة:

- الحق في المعلومات، وخاصة نتائج الدراسات الاستقصائية الوطنية؛



- تغير المناخ وآثاره على حقوق الإنسان؛
- إدارة الكوارث وآثارها على حقوق الإنسان؛
- الهجرة ونزوح السكان نتيجة الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية.

#### أوجه التقدم المحرز

131- أصبحت غرينادا من الدول الموقعة على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، في 27 أيلول/سبتمبر 2019. وهي أول معاهدة بيئية تتعلق بحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي تطور المبدأ 10 من إعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، الذي يسعى إلى ضمان الوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية. ويهدف اتفاق إسكاسو إلى تطوير هذه الحقوق وتعزيز حوكمة أفضل للموارد الطبيعية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى: المساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

132- وصدقت غرينادا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين في عام 2018. وهي تتناول توفير العمل اللائق للعمال المنزليين. ويرد النص على الحق العالمي في العمل اللائق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجدول أعمال منظمة العمل الدولية.

### خامساً- التحديات التي تتطلب دعم المجتمع الدولي

133- يوصى بمواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى إيجاد نظام وطني للرعاية الصحية يلبي احتياجات السكان على نحو واف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل كل الجهود الممكنة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالتالي فإن توفير المساعدة التقنية والمالية من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف والتغلب على التحديات التي تعترض نظام الرعاية الصحية في غرينادا.

- (أ) جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها؛
- (ب) دعم تنفيذ برامج الصحة الجنسية والإنجابية؛
- (ج) توفير التعليم والتدريب على المهارات بصورة مناسبة ومراعية للمنظور الجنساني؛
- (د) دعم تنفيذ برنامج وطني للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

### سادساً- استنتاج

134- تعرب غرينادا عن تقديرها لفرصة المشاركة في هذه العملية الفريدة للاستعراض الدوري الشامل التي تتوخى استعراض حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتنهو بعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع آليات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بدور طليعي في مجال حماية حقوق الإنسان. وتؤكد غرينادا من جديد دعمها للنظام الدولي لحقوق الإنسان وتتعهد بالتزامها بمواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات التي تقبلها لفائدة مواطنيها والتنمية المستدامة للبلد.